الأمم المتحدة

S/PV.6745



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٤٥**

الأربعاء، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ديلورنتس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد آيك
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبو
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريز غوتيريس
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

12-28355 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة باسم المجلس، بسعادة السفير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٢. وأنا متأكد بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعبر عن تقديري الكبير للسفير ليال غرانت ووفد بلده على المهارة الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وعقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

”يكرر مجلس الأمن إدانته الشديدة لقيام بعض عناصر القوات المسلحة المالية بالاستيلاء على السلطة بالقوة من حكومة مالي المنتخبة ديمقراطيا، ويشير في هذا الصدد إلى بيانه الصحفي الصادر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ وبيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ويدعو المجلس المتمردين إلى ضمان سلامة وأمن جميع المسؤولين الماليين ويطالب بالإفراج الفوري عن المحتجزين ويجدد المجلس دعوته إلى القيام فورا باستعادة الحكم الدستوري والحكومة المنتخبة ديمقراطيا والحفاظ على العملية الانتخابية.

”ويؤيد مجلس الأمن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أصدرت بيانين في ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، ويشيد بالعمل الذي يقوم الرئيس بليز كومباوري، بصفته الوسيط التابع للجماعة، في التشجيع على استعادة السلطة المدنية بالكامل وإعادة النظام الدستوري بشكل فعلي في مالي. كما يشيد المجلس بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد ويحيط علما بإعلان المتمردين استعادة الحكم الدستوري اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويتوقع المجلس أن يتخذ المتمردون خطوات فورية لتنفيذ هذا الالتزام تنفيذا فعليا وسوف يتابع التطورات عن كثب.

”ويدين مجلس الأمن بشدة ما تقوم به الجماعات المتمردة في شمال مالي من اعتداءات ونهب واستيلاء على الأراضي ويطالب بالوقف الفوري للقتال. ويساور المجلس الجزع من وجود الجماعة الإرهابية المسماة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، مما قد يزيد من تزعزع استقرار الحالة الأمنية. ويطلب المجلس إلى المتمردين الوقف الفوري لكل أعمال العنف ويحث جميع الأطراف في مالي على السعي للتوصل إلى حل

سلمي عبر الحوار السياسي المناسب. ويشدد المجلس على أهمية سلامة المدنيين واحترام حقوق الإنسان.

"ويؤكد المجلس من جديد الحاجة إلى صون واحترام سيادة مالي ووحدها وسلامة أراضيها.

"ويعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه البالغ من انعدام الأمن في منطقة الساحل والتدهور السريع للحالة الإنسانية فيها.

"ويشيد المجلس بالجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية المعنية ويطلب إلى جميع الأطراف في مالي السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون معوقات، وفقا للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق، والمبادئ التوجيهية المنظمة للمساعدة الإنسانية الطارئة. ويدعو المجلس إلى زيادة حشد المجتمع الدولي لدعم الجهود الإنسانية.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الخطر الذي تتعرض له مواقع التراث العالمي في مالي بسبب القتال.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلعه أولا بأول، بالشكل المناسب، على التطورات في مالي وسيبقي هذه المسألة قيد نظره".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/9.

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد داو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة في هذه الجلسة. كما تعلمون، يشهد بلدي، مالي، حالياً لحظة من أصعب اللحظات في تاريخه. يعاني شعبنا معاناة عميقة، ويمشي مُثقل الخطى بسبب الجراحات والفقد، لكنه لم يفقد كل الأمل. إنني على يقين من أن شعبي سيتمكن من استعادة قواه على مستوى الدولة وسيتغلب على التحديات التي نواجهها.

لم تشهد مالي أبداً حالة أشد سوءاً من هذه الحالة. لم نتخيل، حتى في أسوأ كوابيسنا، ما نعانيه حالياً. إن الحالة تعز على الوصف، وهي حالة لم يسبق لها مثيل ولم نعشها من ذي قبل. لم يشهد أي مكان في العالم حالة مماثلة كان يمكن أن نسترشد بها في الخروج مما نحن فيه من إحباط.

حتى في هذه اللحظة التي أتكلم فيها، لا يزال شعبنا منقسماً، وبلدنا يتهدده التقسيم. فشمال مالي يحتله متمردو الطوارق والسلفيون. ويعيش مئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في ظروف لا يمكن تخيلها. وكما يقول المثل، فإن المشاكل لا تأتي فرادى. تحتاج مالي اليوم إلى مساعدة المجتمع الدولي. هذه هي المرة الأولى التي نجد فيها أنفسنا في هذا الموقف. لم نختبر أبداً حالة مماثلة.

كيف وصل بلدنا إلى هذه النقطة؟ لم تمض سوى أسابيع قليلة حيث كنا معروفين بأننا منارة ويُنْظَر إلينا باعتبارنا بلداً ترسّخ فيها النموذج الديمقراطي، وأصبح مثالاً تحتذي به القارة الأفريقية. فكيف وجد بلدنا نفسه بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي، بعد أن تمزق، وفقد وضعه، بل أصبح عرضة للحصار؟

لا أريد أن أدخل هنا في الأسباب العميقة التي أدت إلى هذه الحالة؛ فذلك سوف يستغرق وقتاً طويلا. أعتقد أنني ستتاح لي الفرصة لسبر ذلك التاريخ في مناسبة أخرى. أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى المجلس، لإتاحتكم لنا فرصة الكلام، ولاعتمادكم البيان الرئاسي (S/PRST/2012/9) الصادر اليوم بشأن الحالة المؤلمة والأزمات المؤسسية والأمنية والتحديات الأمنية في بلدي.

اليوم، كما سبق أن قلت، يعاني شعب مالي الانقسام، والاحتلال، وتواجهه مشاكل مؤسسية أتت بنا إلى المجتمع الدولي. إننا نطلب من مجلس الأمن أن يساعد مالي في إيجاد مخرج من الأزمة الحالية. إنها فترة حرجة، والتحديات عديدة ومعقدة على السواء. إنها اليوم مسألة بقاء.

وأعتقد أن المجتمع الدولي يتكلم اليوم بصوت واحد بخصوص العودة إلى النظام الدستوري والانتخابات وإدانة الانقلاب، ولكن الواقع في الميدان لا يوصف. وما نسعى إليه اليوم هو مساعدة مالي للوقوف على قدميها مرة أخرى. وقد فرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات على مالي، ونحن نفهم ذلك. ونحن أعضاء كاملو العضوية في الجماعة والاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، أود أن أقول أن هذه هي المرة الأولى التي نرى فيها فرض مثل هذه الجزاءات على دولة عضو تمر بظروف بالغة الصعوبة.

وبينما يوجد لدينا مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين؛ وتتعرض سلامتنا الإقليمية للتهديد بشدة؛ ويجري احتلال الشمال؛ وتوجد جميع أنواع التهديدات؛ ويعيش السكان في الشمال المحتل في محنة كاملة وهناك شقاق في الجزء الجنوبي من البلد منذ انقلاب ٢٢ آذار/مارس؛ ويدبر السياسيون الشباب جميع أنواع المكائد، هل هذا هو الوقت المناسب لإغلاق حدود بلدنا وترك الناس يعانون المزيد من العطش والجوع؟ أعتقد أن الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي ينبغي ألا يزيدا من تفاقم الحالة التي نشهدها حاليا. بل على العكس، ينبغي لهما مساعدتنا في هذا الوقت على إيجاد سبيل للمضي قدما.

لقد طلب الضباط العسكريون الذين قاموا بالانقلاب الجلوس مع القوى الوطنية الرئيسية – جميع أصحاب المصلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في بلدنا – من أجل التوصل إلى توافق وطني يمكن أن يؤدي إلى تمكين البلد من تلمس طريقه والقبول بالحد الأدنى للخروج من هذه الحالة. ولذلك، أناشد المجلس مساعدة مالي على الخروج من الحالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد مزيد من الأسماء على قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.